جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020

الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

حماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي

أ. بوكي توفيق
كلية الحقوق جامعة صفاقس/ تونس
Boukitoufik2018@gmail.com

أ. حابي أحمد
كلية الحقوق جامعة صفاقس/ تونس
habiahmed39013@gmail.com

الملخص:

إن مشكلة تلوث البيئة البحرية من أخطر المشاكل البيئية التي تؤرق المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، ومرد ذلك الاستعمالات الواسعة والكثيرة للبحار والمحيطات، مما ينجر عنها الحوادث البحرية التي تحدثها الناقلات البحرية والتي يصعب التغلب عليها في الكثير من الأحيان، بالإضافة الى الكم الهائل من المنشئات المقامة على الشريط الساحلي وما ينتج عنها من تسريبات للنفايات الضارة والمواد السامة.

للبيئة البحرية أهمية كبرى في حياة الإنسان لما تحتويه من ثروة سمكية وحيوانية وما لها من أهمية اقتصادية وحيوية للإنسانية جمعاء، فكان لزاما على المجتمع الدولي التحرك لمجابهة هذا الخطر فبدأ بعقد مؤتمرات دولية وإقليمية، التي وضعت مجموعة من الآليات الوقائية والردعية لحماية البيئة البحرية.

وعلى غرار هذه الدول نجد الجزائر وتونس بما يمتلكانه من واجهة بحرية كبيرة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، حيث يبلغ طول الشريط الساحلي الجزائري أكثر من 1600 كلم وتونس 1300 كلم، فقمنا بهذه الدراسة لتسليط الضوء على ما قامت به كل من الجزائر وتونس في سن العديد من التشريعات والقوانين الداخلية لمكافحة هذا النوع من التلوث، ومدى ترجمة الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتضمينها في قوانينها الداخلية.

– **الكلمات المفتاحية:** البيئة، الساحل، التلوث.

Abstract :

The marine pollution is the most dangerous environment problems, that worries international community at present, because a lot of marine traffic on oceans and seas causes many marine accidents by marine carriers which are often hard to cover it, in addition to the huge number of facilities on the coast, as a result, the harmful wastes and toxic materials leak up.

The marine environment has a big importance for human life which is rich of fish and animal resources , also has an economic and vital importance for all of humanity ,This made international community moves to counter this threat , and begins international and regional meetings which have put a set of preventive and deterrent mechanisms to protect the marine environment.

Like these countries , we find that Algeria and Tunisia with what they have of a large waterfront that is located in front of The Mediterranean Sea with more than 1600 km and 1300 km of Tunisia's coast, So in this study we have put a light spot at what Algeria and Tunisia have done to enact legislations and internal laws to struggle this type of pollution and how far international and regional agreements are translated and embedding them in their local laws.

Key words: Environment protection, marine environment, coastal strip, marine pollution.

- تقديم موضوع البحث:

تعتبر مشكلة التلوث البحري من اخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا، لما لها من تأثيرات سلبية على مختلف عناصر البيئة البحرية والساحلية، وأمام هذا الوضع الخطير دعا المجتمع الدولي الى ضرورة وضع نظام قانوني شامل وفعال لحماية البيئة البحرية والساحلية من أخطار التلوث، وذلك من خلال عقد مؤتمرات دولية وإبرام معاهدات تتضمن جملة من الآليات القانونية التي تهدف الى حماية البيئة البحرية والساحلية، وتضمينها في التشريعات الداخلية للدول، ومن بينها الجزائر وتونس.

- أهمية الموضوع:

للموضوع أهمية تطبيقية ونظرية بالغة بخصوص البيئة البحرية والساحلية، وذلك بإقرار المشرع الجزائري والتونسي لنظام قانوني لحماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث والحد من التدهور المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة، والحث على التدخل المستعجل من أجل المحافظة على البيئة وإزالة الخطر المحدق بها.

– أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التلوث البحري وبيان آثاره وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لحماية البيئة البحرية والساحلية من هذه الظاهرة، ومن هذه الأهداف نذكر:

- تسليط الضوء على حجم خطورة التلوث البحري.
- إبراز الاتفاقيات الدولية التي تمحورت حول التلوث البحري، ومدى التزام الدولتين بها.
- التوصل الى نتائج وتوصيات من شأنها توعية المشرع في كل من الجزائر وتونس.

– **الإشكالية:** ما مدى فعالية التشريع الجزائري وتونسي في مجابهة ظاهرة التلوث البحري ؟

خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية التالية:

– هل التزم المشرع الجزائري وتونسي بأهم الاتفاقيات العالمية والإقليمية الخاصة بحماية البيئة البحرية؟

– ما هي القوانين التي سنها المشرع الجزائري وتونسي لمجابهة التلوث البحري ؟

– ما هي الحلول المقترحة لسن نصوص قانونية فعالة قادرة على حماية البيئة البحرية والساحلية بشكل تام؟

وللإجابة على الإشكالية نتبع المنهج القانوني والمنهج التحليلي لإبراز دور الجزائر وتونس في تفعيل حماية البيئة البحرية والساحلية من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول: النظام الوقائي لحماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي.

المطلب الأول: الهيئات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي

المطلب الثاني: الوسائل الإدارية لحماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي.

المبحث الثاني: النظام الردعي لحماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي.

المطلب الأول: دور القضاء الإداري في حماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي.

المطلب الثاني: دور القضاء العادي في حماية البيئة البحرية والساحلية من التلوث في التشريع الجزائري والتونسي.

النتائج والتوصيات:

بالرغم من الترسانة القانونية في مجال حماية البيئة من التلوث، لاسيما البيئة البحرية والساحلية منها في كلا البلدين، إلا أن حالة شواطئنا وسواحلنا تنبأ بكارثة بيئية، حيث أن أغلب النفايات المنزلية والصناعية وكذا مياه الصرف الصحي تصب مباشرة في مياه البحر، مما يسبب في القضاء على عناصر البيئة البحرية، الى جانب المنشآت المقامة على الشريط الساحلي وما تنتجه من تسريبات ، لذا نقترح جملة من التوصيات المتمثلة في:

- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة وخاصة البحرية والساحلية منها على أرض الواقع .
- تفعيل دور الهيئات الوطنية الخاصة لحماية وتهيئة الساحل.

- تفعيل دور بلديات الشريط الساحلي في الحماية من خلال إشراكها في سن النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والشريط الساحلي.
- ضرورة إشراك الجمعيات والمجتمع المدني في تحريك الرأي العام وتوعيته بضرورة الحفاظ على البيئة البحرية والساحلية لضمان التوازن البيئي.
- ضرورة التنسيق بين الهيئات المحلية الفاعلة والمركزية لأجل السير الحسن للتسيير في المناطق الساحلية.
- الاهتمام بالتوعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها في الوسط المدرسي عن طريق إقامة أيام إعلامية، ودمجها في البرامج التربوية لجميع الأطوار الدراسية.

قائمة المراجع

أولا – الاتفاقات والمعاهدات الدولية:

– الاتفاق الموقع بالسودان في 20 أوت 1971 بين الدولتين تونس وإيطالية، المتعلق بتحديد الجرف القاري بين البلدين (مصادق عليه بالقانون عدد 16 لسنة 1972 المؤرخ في 10 مارس 1972).

– الاتفاقية المبرمة بين الدولتين تونس وليبيا الخاصة بالجرف القاري ببنغازي في 8 أوت 1988 (مصادق عليها بالقانون عدد 10 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989).

– الاتفاق بين كل من الجزائر، تونس والمغرب، المتعلق بالمخطط الاستعجالي شبه الإقليمي للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث البحري في منطقة جنوب غرب البحر الأبيض المتوسط المبرم بالجزائر في 20 جوان 2005 (مصادق عليه بالأمر عدد 555 لسنة 2006 المؤرخ في 23 فيفري 2006).

– اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث المعتمدة ببرشلونة في 26 ماي 1976 (مصادق عليها بالقانون عدد 29 لسنة 1977 المؤرخ في 25 فيفري 1977) وأصبح اسمها اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط إثر تعديلها ببرشلونة في 10 جوان 1995 (مصادق عليها بمقتضى القانون عدد 15 لسنة 1998 المؤرخ في 23 فيفري 1998).

ثانيا – القوانين:

– القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2011/12/12 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

– قانون رقم 02/02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه.

– قانون عدد 72 لسنة 1995 مؤرخ في 1995/07/24، المتعلق بإحداث وكالة لحماية وتهيئة الشريط الساحلي.

– قانون عدد 73 لسنة 1995 مؤرخ في 1995/07/24، المتعلق بالملك العمومي البحري.

ثالثا– المراجع باللغة العربية:

- عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي للبحار، دراسة على ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2013.

– جمال وعلي، الحماية القانونية للبيئة البحرية من مخاطر التلوث (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلمسان ، 2010/2009 .

– محمد البزاز، حماية البيئة البحرية، دراسة في القانون الدولي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،2003.

– عباس هاشم الساعدي، حماية البيئة البحرية من التلوث، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.

رابعا – الكتب باللغة الفرنسية :

– ANDRIANTSIMBAZOVINA J, GAUDIN H, MARGUENAUD J. P, RIALS S et SUDRE F. (dir.), Dictionnaire des Droits de l'Homme, Quadrige/PUF, 2008.

– ARNOLDUSSEN D, BINOT A, JOIRIS DAOU V, TREFON T, Gouvernance et environnement en Afrique Centrale, le modèle participatif en question, Africa Tervuren Musée royal de l'Afrique Centrale, 2008.